

Distr.: General
2 April 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٥
١-١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
التقرير السنوي لمديرة البرنامج

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التوصيات التي قدمتها وحدة
التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤

موجز

أصدرت وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤ مذكرة واحدة وسبعة تقارير تتضمن ٧٧ توصية (حتى وقت إعداد هذا التقرير). ومن هذه الوثائق، كانت المذكرة بما تتضمنه من أربع توصيات، وأربعة تقارير بما تتضمنه من ٢٥ توصية موجهة إلى البرنامج الإنمائي. ومن بين هذه التوصيات، توجد خمس توصيات موجهة إلى المجلس التنفيذي بوصفه الهيئة القائمة على إدارة البرنامج الإنمائي. واتساقاً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي أعيد التأكيد عليه في القرار ٢٤٦/٦٢ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، يقدم هذا التقرير خلاصة موجزة لردود الإدارة على هذه التوصيات ويوجه الانتباه إلى التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن هذا التقرير آخر المستجدات فيما يتعلق بحالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الصادرة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٢. ووفقاً لرغبات المجلس التنفيذي واتساقاً مع تشديد منظومة الأمم المتحدة على التبسيط والمواءمة. أعد هذا التقرير بصيغة وضعت بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بهذا التقرير، بما في ذلك ردود الإدارة على التوصيات السبع لوحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها (انظر المرفق الثاني).



أولا - استعراض عام لتقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام ٢٠١٤

١ - يقدم هذا التقرير موجزا لردود إدارة البرنامج الإنمائي على ٢٥ توصية قدمتها وحدة التفتيش المشتركة تتعلق تحديدا بالبرنامج الإنمائي (من بين ٧٧ توصية وردت في التقارير التي أصدرتها الوحدة في عام ٢٠١٤)، فضلا عن حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٢. ويوجه التقرير الانتباه إلى التوصيات المقدمة من الوحدة في عام ٢٠١٤ لكي ينظر فيها مجلس إدارة البرنامج الإنمائي، وإلى الرد المقترح من الإدارة عليها (انظر المرفق الثاني). وتتاح القائمة الكاملة لتقارير ومذكرات وحدة التفتيش المشتركة، وتفاصيل التوصيات الصادرة عنها - بما في ذلك المعلومات الأساسية عن ولاية الوحدة وأعمالها - على العنوان التالي: <https://www.unjui.org/en/reports-notes/Pages/Reports-and-Notes.aspx>.

٢ - وتتضمن مذكرة واحدة وأربعة تقارير صادرة في عام ٢٠١٤ (حتى وقت إعداد هذا التقرير) ٢٥ توصية ذات صلة مباشرة بالبرنامج الإنمائي، وهي: (أ) استخدام المتقاعدين والموظفين المحتفظ بهم بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة في منظمات الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2014/1)؛ (ب) تحليل لوظيفة تعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/1)؛ (ج) مشاريع تجديد/تشديد مباني المقار على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/3)؛ (د) استعراض الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة لما بعد مؤتمر ريو + ٢٠ (JIU/REP/2014/4)؛ (هـ) إدارة وتنظيم العقود في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/9).

ثانيا - ملخص التقارير والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش

المشتركة في عام ٢٠١٤ واستعراضها

٣ - ترد أدناه ردود الإدارة على التوصيات ذات الصلة الواردة في المذكرة والتقارير. ويتضمن المرفق الأول موجزا إحصائيا للتقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤، ويتضمن المرفق الثاني ردود الإدارة على التوصيات الموجهة إلى المجلس التنفيذي بوصفه الهيئة القائمة على إدارة البرنامج الإنمائي.

ألف - استخدام المتقاعدين والموظفين المحتفظ بهم بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة في منظمات الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2014/1)

٤ - تقدم المذكرة المعنونة استخدام المتقاعدين والموظفين المحتفظ بهم بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة في منظمات الأمم المتحدة، تحليلاً مقارناً على نطاق المنظومة لمجمل السياسات والممارسات المتبعة، على أساس الاستخدام الفعلي، مقابل الاستخدام المستصوب، للموظفين المحتفظ بهم والمتقاعدين المعاد تعيينهم وتحدد القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف، فضلاً عن الممارسات السليمة التي يمكن تكرارها ومواءمتها على نطاق المنظومة بأسرها.

٥ - ويرحب البرنامج الإنمائي بالمذكرة وتحليل استخدام المتقاعدين والموظفين المحتفظ بهم بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة في منظمات الأمم المتحدة في سياق الاحتياجات التنظيمية المتنوعة، فضلاً عن الجهود المبذولة لتحديد الممارسات السليمة لتحقيق المواءمة على نطاق المنظومة بأسرها.

٦ - ومن أصل التوصيات الخمس الصادرة، يتعلق أربعة منها بالبرنامج الإنمائي. والتوصيات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ موجهة إلى مديرة البرنامج لكي تنظر فيها.

٧ - وفيما يتعلق بالتوصية ٢، فإن سياسات وأطر عمل البرنامج الإنمائي المتعلقة بإدارة المواهب وتخطيط تعاقب الموظفين التي يجري إعدادها ستستفيد من معارف وخبرات الموظفين المقبلين على التقاعد والمتقاعدين عندما يُعاد تعيينهم من خلال برامج الإرشاد والتوجيه المنظمة.

٨ - وفيما يتعلق بالتوصية ٣، فإن السياسة التي يتبناها البرنامج الإنمائي بالفعل توجه المنظمة وتوفر مجموعة من المعايير الصارمة، فضلاً عن آلية للحوكمة والإشراف لأغراض الاحتفاظ بالموظفين بصفة استثنائية بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة. ويجري العمل حالياً لزيادة تعزيز أحكام المساءلة، وتفويض السلطات، واستجلاء المعايير المتعلقة بالتمديدات الاستثنائية بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة.

٩ - وفيما يتعلق بالتوصية ٤، تكفل أحكام سياسة البرنامج الإنمائي الحالية ما يلي:

(أ) قصر حالات الاحتفاظ بعدد كبير/نسبة كبيرة من الموظفين المحتفظ بهم بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة والمتقاعدين المعاد تعيينهم على الاستثناءات التي يتم تبريرها تماماً ورصدها بانتظام وإبلاغ المجلس التنفيذي بها؛

(ب) قصر استخدامهم في المناصب التنفيذية ووظائف الخدمات العامة العليا على الحالات التي لا يمكن تلبية الاحتياجات فيها عن طريق الموظفين الحاليين، وإعادة تعيينهم

كاستشاريين، عند الاقتضاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات المحددة للبرنامج الإنمائي.

وسيتم زيادة تعزيز هذه الأحكام في التنقيحات المقبلة للسياسة المتبعة.

١٠ - وفيما يتعلق بالتوصية ٥، لا يزال تخطيط تعاقب الموظفين، والإعلان عن الوظائف في حينها، والتعجيل بعملية التوظيف، تمثل أولويات في مبادرات إدارة المواهب في البرنامج الإنمائي، كما يتضح من تنقيح إطار التوظيف والاحتيار، وإطلاق نظام جديد للتوظيف الإلكتروني، وغيرهما.

باء - تحليل لوظيفة تعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/1)

١١ - يقدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون 'تحليل لوظيفة تعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة' استعراضا عاما لطرائق التمويل الطوعي المستخدمة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ويفحص السياسات والممارسات والاستراتيجيات المستخدمة لإدارة هذه التبرعات، التي يصفها التقرير بأنها تُعد نشاطا متزايد الأهمية بالنسبة لجميع كيانات الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف من التقرير فيما يلي: (أ) وضع خريطة للاستراتيجيات/السياسات القائمة في مجال تعبئة الموارد؛ (ب) الوقوف على الخبرات والممارسات الجيدة المتصلة بتنفيذها؛ (ج) بحث سبل التنسيق داخل الكيانات وفيما بينها في مواقعها بالمقر وفي الميدان؛ (د) استعراض سير العمل وملاك الموظفين في الوحدات/المكاتب المعنية بتعبئة الموارد؛ (هـ) السعي إلى فهم وجهة نظر أهم الدول الأعضاء المساهمة.

١٢ - ومن أصل التوصيات الخمس الصادرة، يتعلق أربعة منها بالبرنامج الإنمائي. والتوصيتان ٤ و ٥ موجهتان إلى مديرة البرنامج، أما التوصيتان ١ و ٢ فهما موجهتان إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيهما.

١٣ - وفيما يتعلق بالتوصية ٤، فإنه يجري الاضطلاع بعمليات إدارة المخاطر وبذل العناية الواجبة في مجال تعبئة الموارد، ويرد ذلك في السياسات والإجراءات المتعلقة ببرامج وعمليات البرنامج الإنمائي. وتدخل إدارة مخاطر التعامل مع القطاع الخاص في إطار هذه السياسة ويدرج ما يتم تحديده من مخاطر في سجلات المخاطر. ويتبنى البرنامج الإنمائي نهجا استباقيا تجاه إدارة المخاطر الإضافية التي تنشأ نتيجة للتعامل مع القطاع الخاص، من خلال ما يصدره من توجيهات إضافية فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات، بما في ذلك بذل العناية الواجبة، بشأن التعاون لمساعدة الموظفين على فهم المخاطر المحدقة بالبرنامج الإنمائي والناجمة تحديدا عن التعامل مع القطاع الخاص. وقد استحدثت هذه التوجيهات بالإضافة إلى أداة لتقييم

المخاطر لهذا الغرض، تمكيننا للموظفين من إدراك المخاطر الممكنة فضلا عن الفرص المتاحة فيما يتعلق بإقامة شراكات مع القطاع الخاص. وبالتالي يمكن التوصل إلى أحكام سليمة بشأن المضي قدما في تعاملات معينة، بغية صياغة خطط ملائمة للحد من المخاطر حسب الاقتضاء. ولا يقوم باستعراضات بذل العناية الواجبة نفس الأشخاص المسؤولين عن جمع الأموال.

١٤ - وفيما يتعلق بالتوصية ٥، فإن البرنامج الإنمائي يشجع بنشاط اتخاذ شركائه لشكل موحد للتقارير، ونماذج موحدة للإبلاغ لتمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تم اطلاع الدول الأعضاء عليها. إلا أن بيئة التمويل الصعبة السائدة حاليا وضرورة تقديم الجهات المانحة لمزيد من المبررات إلى برلمانها وناخبها يستلزمان ضرورة الحصول على مزيد من المعلومات، غالبا على نماذج خاصة بتلك الجهات. وترد الحاجة إلى استخدام نماذج الإبلاغ المحددة تلك مع كل من اشتراطات بذل العناية الواجبة واشتراطات التقييم في الترتيبات الإطارية الثنائية بين البرنامج الإنمائي والدول الأعضاء. وتدرك الجهات المانحة أن هذه الاشتراطات يترتب عليها ارتفاع تكاليف المعاملات، ولا سيما للأموال المخصصة جدا، ويواصل البرنامج الإنمائي الدعوة إلى توحيد شكل الإبلاغ عن النتائج.

جيم - مشاريع تجديد/تشديد مباني المقار على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/3)

١٥ - يفحص تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون 'مشاريع تجديد/تشديد مباني المقار على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/3)' الممارسات والإجراءات والطرائق التي تستخدمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتجديد وتشديد المباني الإدارية. ويعرض التقرير الدروس الرئيسية المستفادة من مشاريع تجديد/تشديد مباني المقار على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بهدف نشر أفضل الممارسات وتقديم توصيات تهدف إلى تعزيز الكفاءة والفعالية والرقابة والمساءلة فيما يتعلق بإدارة المشاريع، فضلا عن تحسين التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة. ومع التركيز على المشاريع الرئيسية المضطلع بها خلال الـ ١٥ سنة الماضية، يتضمن التقرير أربع توصيات، موجهة إلى الهيئات التشريعية، والرؤساء التنفيذيين، والأمين العام بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ويعرض ١٩ من أفضل الممارسات لكي يتم اتباعها خلال تنفيذ هذه الأنواع من المشاريع.

١٦ - ويرى البرنامج الإنمائي أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة شامل ومفيد. ويرحب البرنامج الإنمائي بالتوصيات الواردة في التقرير حيث أنها يمكن أن تشكل ممارسات أفضل

فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى لتجديد/تشديد المباني الإدارية في المستقبل. ويود البرنامج الإنمائي أن يشير إلى أنه لا يقوم، من حيث المبدأ، بتوقيع أي عقود مع شركات البناء مباشرة ولكنه يعمل بدلا من ذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ولهذا السبب، وضع البرنامج الإنمائي نماذج موحدة لمذكرات التفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي)؛ ومذكرة تفاهم بين مكتب خدمات المشاريع والبرنامج الإنمائي؛ ومذكرة تفاهم بين البرنامج الإنمائي والوكالات المشاركة. وقد أنشأ البرنامج الإنمائي، بصفة استثنائية وبموافقة الإدارة العليا، عندما يتعين عليها أن توقع مباشرة عقودا مع شركة للبناء، آليات محكمة للرصد والرقابة. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى البرنامج الإنمائي مذكرات تفاهم موحدة لهذه الحالات. وقام فريق العمل المعني بأماكن العمل المشتركة والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالتنسيق بين كلا النوعين من الاتفاقات وإقرارهما. ويشترك البرنامج الإنمائي بنشاط في آلية فريق العمل المتعلقة بأماكن العمل المشتركة ومشاريع دُور الأمم المتحدة.

١٧ - ومن أصل التوصيات الأربع الصادرة، يتعلق ثلاث منها بالبرنامج الإنمائي. والتوصيتان ١ و ٤ موجهتان إلى مديرة البرنامج، أما التوصية ٢، فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها.

١٨ - ويرحب البرنامج الإنمائي بالتوصية ١ ويقبلها. ويرصد البرنامج الإنمائي عملية تنفيذ المشاريع ويقدم تقارير بشأنها (بما في ذلك مشاريع تجديد وتشديد المباني الإدارية) عن طريق نظام الموارد في المؤسسة (أطلس) التابع له وتحديدًا عن طريق وحدة أطلس لإدارة الأصول التي تقوم بصفة دورية بتسجيل الأصول من المنشآت والأراضي والمباني، والأصول قيد الإنشاء، وتحسينات الأصول المستأجرة، وتحديث البيانات المتعلقة بها.

١٩ - ويرحب البرنامج الإنمائي بالتوصية ٤ ويقبلها. ويسترشد البرنامج الإنمائي في تنفيذها بالسياسات والإجراءات المتعلقة بالبرامج والعمليات، والموارد الإلكتروني المركزي لأنظمة البرنامج الإنمائي وقواعده وسياساته وإجراءاته، فضلا عن المحتوى التوجيهي المتعلق بمتطلبات البرمجة والاحتياجات التشغيلية. والممارسات الفضلى الـ ١٩ الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، المدرجة في الفئات الثلاث لمراحل المشاريع وهي: ما قبل التخطيط، والتخطيط، والتنفيذ والإنجاز، تقابل النهج الإداري لدورة حياة مشاريع البرنامج الإنمائي والتي تشمل العناصر التالية: تبرير المشروع؛ وبدء العمل في المشروع؛ وتنفيذ المشروع؛ وإغلاق المشروع.

دال - استعراض الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة لما بعد مؤتمر ريو + ٢٠
(JIU/REP/2014/4)

٢٠ - يسعى تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون 'استعراض الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة لما بعد مؤتمر ريو + ٢٠ (JIU/REP/2014/4)، إلى تقييم كيفية قيام المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بتعزيز الاتساق بين السياسات، وتحسين الكفاءة، والحد من الازدواجية غير الضرورية، وتحسين التنسيق والتعاون في مجال الأنشطة المنفذة فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة، وكيفية توحيد الاستراتيجيات على الصعيد التنظيمي في القطاع البيئي في سياق الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٢١ - وتتعلق ثلاث من التوصيات الـ ١٣ الصادرة بالبرنامج الإنمائي. وتوجه التوصيات ٥ و ١١ و ١٢ إلى مديرة البرنامج للنظر فيها.

٢٢ - ويرحب البرنامج الإنمائي بالتوصية ٥ ويتفق معها تماما. بيد أنه يلاحظ أن المسؤوليات المتعلقة بدعم الأفرقة واللجان التقنية والعلمية في ميدان البيئة تقع بالدرجة الأولى على عاتق الهيئات المعيارية لمنظومة الأمم المتحدة، مع قيام البرنامج الإنمائي في بعض الحالات بدور المراقب. والبرنامج الإنمائي ملتزم بتنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية التي يقترحها مجلس الرؤساء التنفيذيين بما يتسق مع الدور المحدود نسبيا للبرنامج الإنمائي في هذه الأفرقة واللجان التقنية والعلمية. ويقوم البرنامج الإنمائي بالفعل بتنفيذ سياساته الداخلية الخاصة به والمتعلقة بتضارب المصالح والتي يمكن استخدامها للمساعدة في توجيه العمل الذي يضطلع به الأمين العام فيما يتعلق بوضع سياسة موحدة. وتشمل هذه السياسات: سياسة البرنامج الإنمائي بشأن 'برنامج إقرارات الذمة المالية وبيانات الإعلان عن المصالح' التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ والبند ١-٢ (س) من النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة، المعاد إصداره تحت الرمز UNDP/ADM/2002/58، والذي يحظر على موظفي البرنامج الإنمائي القيام بأي نشاط أو عمل خارجي، سواء لقاء أجر أو بدون أجر، إلا بموافقة مديرة البرنامج.

٢٣ - ويحيط البرنامج الإنمائي علما بالتوصية ١١، وهي "ينبغي للأمين العام، بعد التشاور مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين بصفته رئيسا له، أن يقدم إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، مقترحات للموافقة عليها تهدف إلى وضع إطار على نطاق المنظومة لقياس ورصد الموارد المطلوبة لتنفيذ حماية البيئة والتنمية المستدامة داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة".

٢٤ - ويدي البرنامج الإنمائي التعليقات التالية:

(أ) يرحب البرنامج الإنمائي بالجهود والمقترحات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين التنسيق والقياس الكلي للموارد والإبلاغ عنها عبر كامل نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في مجال الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة. ويوافق البرنامج الإنمائي على ضرورة أن تكون هناك إدارة فعالة وشاملة قائمة على النتائج في مؤسسات الأمم المتحدة، وهو ملتزم بقوة بذلك. وتعد هذه إحدى المسائل التي استثمر فيها البرنامج الإنمائي قدراً كبيراً من جهوده، بما في ذلك من خلال العمل الذي يقوم به فريق البرمجة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك في نظم الإبلاغ التي يتبعها، مثل الإطار المتكامل للنتائج والموارد الذي وُضع من أجل خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

(ب) ما فتئ البرنامج الإنمائي يؤكد أن ثمة حاجة إلى تناول مسألة التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، وأن نطاق القضايا التي تشملها التنمية المستدامة يتجاوز الولاية البيئية الممنوحة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. إلا أن التوصية ١١ تدمج مسألتين 'البيئة' و 'التنمية المستدامة' باعتبارهما مسألة واحدة، حيث يبدو أن الفقرات ١٤٠-١٥٨ في التقرير تستخدم المصطلحين بالتبادل. ويؤكد البرنامج الإنمائي بالتالي أنه لا يمكن افتراض أن تكون جمعية الأمم المتحدة للبيئة هي الهيئة التي تمنح الموافقة، على نطاق المنظومة، على أطر قياس ورصد الموارد اللازمة لتنفيذ التنمية المستدامة. فالجمعية العامة لا تعطي جمعية الأمم المتحدة للبيئة أي سلطة رسمية لصنع القرار تتجاوز الولاية القائمة الممنوحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو مجلس الإدارة الذي يحل محله (انظر بوجه خاص قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥١ المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣ و ٢٩٩٧ (د - ٢٧)).

(ج) بموجب الترتيبات الحالية، تشمل هيئات الأمم المتحدة الرئيسية التي تقوم باستعراض المسائل المتعلقة بالخطط المالية والميزانيات، والمساعدة في توفير الرقابة عليها، وتقديم المشورة بشأنها، ما يلي:

'١' اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

'٢' اللجنة الخامسة للجمعية العامة، التي تضطلع بالمسؤولية عن مسائل الإدارة والميزانية؛

'٣' المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي.

ومن شأن تنفيذ التوصية ١١ أن يؤدي إلى إعادة تقويم ترتيبات المساءلة والإدارة هذه بصورة أساسية ومكلفة وغير ضرورية، وذلك إذا أصبحت جمعية الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى

السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بدلا من ذلك، هما الهيئتان اللتان 'توافقان' على آليات رصد الموارد والإبلاغ عنها. كما أن من شأن تنفيذ التوصية ١١ أن يتعارض مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة فيما يتعلق بدور وولاية جمعية الأمم المتحدة للبيئة وأن يتعارض كذلك مع دور وولاية المنتدى الرفيع المستوى (انظر بوجه خاص قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣). ويلزم أن تقوم الجمعية العامة بإعادة النظر في ترتيبات المساءلة والمسؤولية السالفة الذكر، وربما تنقيحها، إذا نُفذت التوصية ١١ بصيغتها المقترحة.

(د) يرى البرنامج الإنمائي أن أي توصية لتحسين قياس الموارد والإبلاغ عنها يلزم أن تأخذ بعين الاعتبار العمليات التي تقودها البلدان على الصعيد الوطني وأن تركز على تلك العمليات، التي تنسقها أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسق المقيم. وما فتئ البرنامج الإنمائي يؤكد أن القرارات المتعلقة باستخدام الموارد على الصعيد القطري ينبغي أن تبنى على أساس الطلبات القطرية ومبادئ الملكية الوطنية. وليس من المرجح أن ينجح أي نهج 'تنازلي الطابع' وقائم على العرض أساسا لا ينسجم مع هذه العمليات والمبادئ ولا يسترشد بها.

(هـ) يقترح البرنامج الإنمائي أنه يمكن تحقيق النتائج المرجوة المتمثلة في تحسين عملية قياس الموارد اللازمة للقضايا البيئية والإبلاغ عنها في منظومة الأمم المتحدة دون المساس بآليات الإدارة القائمة، أو بالعمليات التي تجري بقيادة وطنية، أو بمبادرات التنمية المستدامة بشكل أعم. والبرنامج الإنمائي على استعداد لأن يعمل مع فريق الإدارة البيئية، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وغيرها من الهيئات حسب الاقتضاء، من أجل تحسين التنسيق وتعزيز المبادرات المضطلع بها في هذا المجال ومعالجة الشواغل المعرب عنها في التقرير.

٢٥ - ويعرب البرنامج الإنمائي عن ترحيبه ودعمه الكامل للتوصية ١٢ والجهود ذات الصلة الرامية إلى تعزيز الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة على الصعيد القطري عن طريق تحسين عملية التنسيق التي تقوم بها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٦ - وييدي البرنامج الإنمائي التعليقات التالية:

(أ) جميع الجهود المبذولة لدعم قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على دعم القضايا البيئية جديدة بالترحيب، بما في ذلك تلك الواردة في التوصية المقترحة التي تدعو إلى: '١' وضع سياسة للتوعية والتدريب؛ '٢' ترسيخ بناء القدرات في أفرقة الأمم المتحدة

القطرية؛^٣ نشر الملاحظات الإرشادية التي أعدها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ب) ساهم البرنامج الإنمائي بالفعل في وضع المبادئ التوجيهية التي أعدها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن: 'تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في التحليلات القطرية وفي عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية'، و 'إدماج اعتبارات تغير المناخ في التحليلات القطرية وعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية'، و 'إدماج الحد من مخاطر الكوارث في التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية'. وقد قام البرنامج الإنمائي بتوزيع هذه المبادئ التوجيهية ونتائج المؤتمرات والاجتماعات الرئيسية من خلال ما يُعرف حاليا باسم الفريق العامل المعني بالبرمجة والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وشبكة المنسقين المقيمين، والشبكات المماثلة. وتشمل هذه التقارير: التقرير التوليقي العالمي لمؤتمر ريو + ٢٠ الصادر عن البرنامج الإنمائي/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي أُعد بالاستناد إلى أكثر من ٥٠ من التقارير الوطنية التي تقيّم تعميم مراعاة المسائل البيئية على الصعيد القطري؛ و 'ما الذي يدفع المؤسسات إلى اعتماد نهج التنمية المتكاملة؟ العلاقة بين الفقر والبيئة وتحليل الأدلة القطرية المستمدة من مبادرة الفقر - البيئة المشتركة بين البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ و 'التخلص من العقلية الانعزالية: إدماج الاستدامة البيئية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥'؛

(ج) يساهم البرنامج الإنمائي بالفعل، بوصفه رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالتنمية المستدامة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في الخطط الرامية إلى دعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك تعميم مراعاة أبعادها البيئية. وسيواصل البرنامج الإنمائي، من خلال الفريق العامل المعني بالبرمجة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، دعم تحديث وتنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعميم مراعاة القضايا البيئية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(د) يساند البرنامج الإنمائي تماما أيضا جميع الجهود الرامية إلى تفعيل السياسة السالفة الذكر وسيواصل العمل مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها من آليات منظومة الأمم المتحدة لتطوير الأدوات والموارد اللازمة لكفالة التنفيذ الفعال لهذه التوصية. وهذه تشمل الجهود المبذولة لتيسير المشاركة والمساهمة الفعالين من جانب الأخصائيين والخبراء من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، فضلا عن الاستخدام النشط لخبراء القطاع من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الذين لديهم دراية وخبرة في مجال البيئة، للعمل بتوجيه من المنسق المقيم؛

(هـ) يعمل البرنامج الإنمائي بالفعل على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم العمليات القطرية المتعلقة بتطوير أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية للجهود التي تبذلها البلدان للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في مجالات من بينها التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره، والنهج الشاملة للجميع لتحقيق الاقتصاد الأخضر.

هاء - إدارة وتنظيم العقود في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/9)

٢٧ - يتضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون 'إدارة وتنظيم العقود في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/9) تحليلاً لكيفية قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بإدارة عقود السلع والخدمات بعد منحها، بغية تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، واستكشاف المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين، وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة.

٢٨ - ويرحب البرنامج الإنمائي بالتقرير وبالجهود التي استثمرت في التعرف على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من إدارة وتنظيم العقود في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويرى البرنامج الإنمائي أن ثمة حاجة إلى أن تكون هناك رقابة بعد منح العقود من جانب اللجنة الاستشارية المعنية بالمشتريات بعد الموافقة على العقد ولكن قبل توقيعها، بغية كفالة اتباع توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بالمشتريات وسياسات البرنامج الإنمائي في العقد النهائي المقرر توقيعها. وفي إطار إجازة العقد ولأغراض إدارة القدرات والمخاطر، سيُدخل البرنامج الإنمائي تعديلات على سياسات وإجراءات برامجه وعملياته فيما يتعلق بالعقود المعقدة والعالية القيمة، والتي توصي بموجبها اللجنة الاستشارية الإقليمية المعنية بالمشتريات بضرورة أن يقوم المكتب القطري للبرنامج الإنمائي أو وحدة العمل التابعة له بتقديم وثائق العقد النهائي إلى رؤساء اللجان الاستشارية الإقليمية المعنية بالمشتريات بعد المفاوضات وقبل توقيعها لإجازتها، حسب الحاجة، في حالة إدخال تعديلات.

٢٩ - ومن بين التوصيات الـ ١٢ التي صدرت، يتعلق ١١ منها بالبرنامج الإنمائي. والتوصيات ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ موجهة إلى مديرية البرنامج، في حين توجه التوصيتان ١ و ٣ إلى المجلس التنفيذي للنظر فيهما.

٣٠ - وفيما يتعلق بالتوصية ٢، التي تنص على أنه يتعين على البرنامج الإنمائي أن يعلن سنوياً أن تنفيذ العقود تم مع التقيد التام بسياسات المنظمة وإجراءاتها وقواعدها، فإنها تعالج من خلال عملية البيانات المالية للبرنامج الإنمائي (التي تشير إلى أن البرنامج الإنمائي تلقى آراء غير مشفوعة بتحفظات بشأن مراجعة الحسابات فيما يتعلق ببياناته المالية الممتثلة للمعايير

المحاسبية الدولية للقطاع العام لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣)، بما في ذلك من خلال رسالة التمثيل الإداري الموجهة إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

٣١ - وفيما يتعلق بالتوصية ٤، يقوم البرنامج الإنمائي بدراسة وتقييم الخيارات المتاحة للوصول بمستوى تقديم خدمات الشراء إلى مشاريع البرنامج الإنمائي إلى الوضع الأمثل. ويشمل ذلك إدارة العقود. ويجري إنشاء وظائف مستشارين إقليميين لشؤون المشتريات ومراكز متخصصة في شؤون المشتريات لإدارة العقود الكبيرة وكفالة الحصول على أعلى جودة بأفضل سعر وتحقيق أهداف المنظمة.

٣٢ - وفيما يتعلق بالتوصية ٥، يقدم البرنامج الإنمائي بالفعل دورة دراسية معترف بها دولياً في مجال إدارة العقود في إطار الدورات التي ينظمها البرنامج الإنمائي للتصديق على المشتريات، المعتمدة من المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد، بما يكفل التقيد بمعايير التأهيل الدولية الرفيعة المستوى، فضلاً عن إتاحة الفرصة للمشاركين للتواصل مع مجتمع الأخصائيين في مجال المشتريات على المستوى العالمي. وجميع محتويات دورات التصديق على المشتريات، سواء على المستوى التمهيدي (المستوى ٢)، أو المستوى المتقدم (المستوى ٣)، أو مستوى الدبلوم (المستوى ٤) مصممة بحيث تعكس قواعد الأمم المتحدة الموحدة العامة وممارساتها وإجراءاتها المتعلقة بالمشتريات، وتوفر بالتالي نظاماً فريداً للتأهيل تم تكييفه لكي يتناسب مع احتياجات الأمم المتحدة من المشتريات والاحتياجات من المشتريات العامة. والدورة الدراسية في مجال إدارة العقود متاحة لموظفي البرنامج الإنمائي بالإضافة إلى المستويات ٢ و ٣ و ٤ من دورات التصديق التي ينظمها البرنامج الإنمائي/المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد. وفي عام ٢٠١٤، دُرب ٣٠٠٠ من الموظفين على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل. وسيكون من المفيد بذل جهود لجعل هذا التدريب جزءاً إلزامياً عند تولي مديري المشاريع والمشتريات مهام عملهم.

٣٣ - وفيما يتعلق بالتوصية ٦، يتفق البرنامج الإنمائي على أن إدارة العقود تشكل جزءاً لا يتجزأ من إدارة المشاريع وينبغي أن تكون أحد المعايير التي يقيّم على أساسها مديرو المشاريع وغيرهم من مديري العقود في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي.

٣٤ - ويتفق البرنامج الإنمائي مع التوصية ٧ وسيقوم بإطلاق أداة للسياسة والإدارة بشأن 'التنبؤ بالمشتريات وتنفيذها' في عام ٢٠١٥. وتشمل هذه السياسة عنصراً رئيسياً لإدارة المخاطر وترتبط بسياسة إدارة العقود في البرنامج الإنمائي، التي تحدد أدوار ومسؤوليات الموظفين الذين يقومون بإدارة العقود.

٣٥ - وفيما يتعلق بالتوصية ٨، يتبع البرنامج الإنمائي بالفعل سياسة لتقييم 'أداء البائعين' في إطار إجراءات التشغيل الموحدة التي تقضي بضرورة إجراء تقييم لأداء البائع وقت دفع القسط الأخير من المبالغ المستحقة له. ويجوز أن تضطلع المكاتب القطرية بأعمال التدريب والرصد من أجل تعزيز الامتثال.

٣٦ - وفيما يتعلق بالتوصية ٩، يستخدم البرنامج الإنمائي بالفعل نظام الرصد الإلكتروني للجنة الاستشارية المعنية بالمشتريات، الذي يتيح إمكانية رصد جميع العقود العالية القيمة، ويتعين إجراء استعراض مستقل محدد عندما تتجاوز قيمة العقود نسبة ٢٠ في المائة أو ٥٠.٠٠٠ دولار، أيهما أقل.

٣٧ - وفيما يتعلق بالتوصية ١٠، يتعامل البرنامج الإنمائي بالفعل وفقا للشروط المتعلقة بالتعويضات المقطوعة الواردة في نماذج تقديم العطاءات مثل تلك المتعلقة بطلب العروض والدعوة إلى تقديم عطاءات، التي تتضمن توجيهات كافية بشأن كيفية تطبيق هذه الشروط.

٣٨ - وفيما يتعلق بالتوصية ١١، يوجد لدى البرنامج الإنمائي بالفعل نموذج لإدارة العقود في نظامه الخاص بتخطيط الموارد في المؤسسة (أطلس) الذي يجري تفعيله. إلا أنه بالنظر إلى العدد الضخم من العقود المبرمة سنويا، سيكون من الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة أن يتم استخدام نموذج إدارة العقود لتتبع العقود الهامة العالية القيمة.

ثالثا - حالة تنفيذ البرنامج الإنمائي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

٣٩ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥٨ المؤرخ ٨ آيار/مايو ٢٠٠٦، الذي طلبت فيه الجمعية إلى وحدة التفتيش المشتركة ترسيخ الحوار مع المنظمات المشاركة، معززة بذلك تنفيذ توصياتها، ترد في المرفقين الثالث والرابع لهذا التقرير حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير الصادرة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٢.

٤٠ - ويعمل البرنامج الإنمائي على تنفيذ، أو نفذ بالفعل، ٩٢ في المائة من التوصيات ذات الصلة البالغ عددها ٢٤ توصية التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣. ومن أصل التوصيات ذات الصلة الـ ٤٠ الصادرة في عام ٢٠١٢، نُفذت نسبة ٦٣ في المائة أو هي قيد التنفيذ. والبرنامج الإنمائي ملتزم بمتابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ذات الصلة.

المرفق الأول

موجز التقارير والمذكرات التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤

عدد التوصيات الموجهة إلى المجلس التنفيذي	مجموع التوصيات المتعلقة بالبرنامج الإنمائي	مجموع التوصيات الصادرة	عنوان التقرير	رمز الوثيقة
صفر	٤	٥	استخدام المتقاعدين والموظفين المحتفظ بهم بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة في منظمات الأمم المتحدة	JIU/NOTE/2014/1
٢	٤	٥	تحليل لوظيفة تعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2014/1
١	٣	٤	مشاريع تجديد/تشبيد مباني المقار على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2014/3
صفر	٣	١٣	استعراض الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة لما بعد مؤتمر ريو + ٢٠	JIU/REP/2014/4
٢	١١	١٢	إدارة وتنظيم العقود في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2014/9
٥	٢٥	٣٩		المجموع
<p>تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي لم تكن قد صدرت وقت إعداد هذا التقرير</p> <p>تحليل وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/6)، تأخر صدوره مما حال دون إدراجه في هذا التقرير.</p> <p>استخدام أفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/8)، تأخر صدوره مما حال دون إدراجه في هذا التقرير.</p> <p>تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام ٢٠١٤ ولكنها لا تتعلق بالبرنامج الإنمائي</p> <p>استعراض الإدارة والتنظيم في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (JIU/REP/2014/2)</p> <p>تفتيش المتابعة لاستعراض التنظيم والإدارة في منظمة السياحة العالمية لعام ٢٠٠٩ (JIU/REP/2014/5)</p> <p>استعراض تنظيم وإدارة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (JIU/REP/2014/7)</p>				

المرفق الثاني

استعراض توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة في عام ٢٠١٤ المقدمة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها

الملاحظات	التوصيات
تحليل لوظيفة تعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/1)	
<p>التوصية ١</p> <p>موافق عليها ونُفذت. يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية. وعلى سبيل متابعة ما طلبه المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤، عرض البرنامج الإنمائي استراتيجيته لتعبئة الموارد والعناصر الرئيسية لإطار تمويلها الجديد على المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥. وسيبدأ العمل بإطار التمويل الجديد في عام ٢٠١٦. كما وافق البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء بشأن تدفقات تمويل جديدة، بما في ذلك وضع حوافز وآليات لإضفاء مزيد من الاستقرار والقابلية للتنبؤ على قاعدة الموارد وإقامة حوارات منظمة خلال الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ٢٠١٥ لرصد ومتابعة إمكانية التنبؤ بالموارد ومدى مرونتها ومواءمتها.</p>	<p>ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستعرض دوريا استراتيجية/سياسة تعبئة الموارد، بطرق منها توفير التوجيه السياسي والرقابة على تنفيذ استراتيجية/سياسة تعبئة الموارد، وضمان الرصد واستعراض التحديثات المنتظمة.</p>
<p>التوصية ٢</p> <p>موافق عليها. يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية. بيد أنه بالرغم من الدعوات لتوفير تمويل جيد طويل الأجل ويمكن التنبؤ به للمنظمة لتمكينها من أداء عملها بفعالية وكفاءة، فإن إمكانية التنبؤ بالموارد الأساسية وغير الأساسية وارتفاع مستويات تخصيص الأموال ما برحا يشكلا تحديا. والتزم عدد قليل جدا من الدول الأعضاء بتقديم تمويل يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات إلى البرنامج الإنمائي، وهو نهج ما فتئت المنظمة تدعو بنشاط إلى اتباعه.</p>	<p>ينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة والهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى الدول الأعضاء، عند تقديمها مساهمات محددة، أن تجعلها مساهمات يمكن التنبؤ بها وطويلة الأمد ومتماشية مع الولاية الأساسية للمنظمات وأولوياتها.</p>
مشاريع تجديد/تشديد مباني المقار على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/3)	
<p>التوصية ٢</p> <p>موافق عليها. يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية ولكنه يود أن يشير إلى أن البرنامج الإنمائي ليس لديه أي مشاريع تشديد تدخل في نطاق تقرير وحدة التفتيش المشتركة مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر. بيد أنه نظر إلى أن تقرير الوحدة يتناول ممارسات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإجراءاتها وطرائقها المتعلقة بتحديد وتشديد المباني الإدارية، فإن البرنامج الإنمائي يرى أن توصيات التقرير ذات صلة ويتبعها، وذلك فضلا عن الممارسات الفضلى الـ ١٩ التي تم تحديدها في مراحل ما قبل التخطيط، والتخطيط، والتنفيذ، والإنجاز لمشاريع تجديد/تشديد مباني المقار. ومع ذلك، فإنه في حالة وجود مشروع مماثل للمخطط العام لتجديد مباني المقر من حيث النطاق والحجم، فإن البرنامج الإنمائي توجد لديه آليات للإبلاغ.</p>	<p>بالنظر إلى ارتفاع تكلفة مشاريع تجديد/تشديد مباني المقار وارتفاع مخاطرها، ينبغي للهيئات التشريعية/هيئات الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تمارس، بصفة مستمرة، دور الرصد والرقابة فيما يتعلق بمشاريعها، بما في ذلك أثناء مراحل ما قبل التخطيط، والتخطيط، والتنفيذ، والإنجاز، مع كفاءة الفعالية من حيث التكلفة وتحقيق الأهداف العامة للمشاريع.</p>
إدارة وتنظيم العقود في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/9)	
<p>التوصية ١</p> <p>موافق عليها وقيد التنفيذ. يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية. وقد وضع البرنامج الإنمائي سياسة جديدة لإدارة العقود وهي تمر حاليا بالمرحلة النهائية لاستعراضها والتشاور بشأنها قبل إطلاقها وتنفيذها في المنظمة بأسرها.</p>	<p>ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن توعد إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسساتهم بأن يقوموا بتحديث، وإذا اقتضى الأمر، استحداث، سياسات وإجراءات وتوجيهات ونظم متابعة محددة، لكفالة إدارة أنشطة العقود بعد منحها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.</p>

الملاحظات	التوصيات
<p>موافق عليها. يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية. وترد مسؤوليات إدارة العقود في التوصيف الوظيفي لموظفي البرنامج الإنمائي ذوي الصلة. وإدارة العقود هي مسؤولية شاملة لعدة تخصصات وظيفية يقودها موظفو البرامج والمشاريع في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي.</p>	<p>التوصية ٣ ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن توّجّز إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسساتهم بأن يقوموا بوضع نظام يخطر بموجبه خطياً الأشخاص المكلفون بإدارة العقود بعد منحها بشأن مساءلتهم ومسؤولياتهم عند إدارتهم للعقود، وحصولهم على المؤهلات المطلوبة لإدارة العقد.</p>
	<p>تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي لم تكن قد صدرت وقت إعداد هذا التقرير تحليل وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/6)، تأخر صدوره مما حال دون إدراجه في هذا التقرير. استخدام أفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/8)، تأخر صدوره مما حال دون إدراجه في هذا التقرير.</p>

المرفق الثالث

حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة الصادرة في عام ٢٠١٣

رمز الوثيقة	عنوان التقرير	مجموع التوصيات الصادرة	مجموع التوصيات الموجهة إلى البرنامج الإنمائي	التوصيات المنفذة أو الجاري تنفيذها (حتى نهاية عام ٢٠١٤)	التوصيات التي نُفذت جزئياً/سيبدأ تنفيذها (حتى نهاية عام ٢٠١٤)
JIU/NOTE/2013/1	التحقق من الجهات المرجعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٢	١	١	صفر
JIU/REP/2013/1	استعراض الاتفاقات الطويلة الأجل في مجال المشتريات في منظومة الأمم المتحدة	٥	٤	٤	صفر
JIU/REP/2013/2	إدارة السجلات والمحفوظات في الأمم المتحدة	٦	٦	٤	٢
JIU/REP/2013/3	عملية اختيار المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتعيينهم، بما في ذلك تقيمتهم وتدريبهم وتقديم الدعم لأعمالهم	٣	٢	١	صفر
JIU/REP/2013/4	استعراض إدارة الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	١٢	١١	١١	صفر
المجموع		٢٨	٢٤	٢٢	٢

المرفق الرابع

حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام ٢٠١٢

رمز الوثيقة	عنوان التقرير	مجموع التوصيات الصادرة	مجموع التوصيات الموجهة إلى البرنامج الإنمائي	التوصيات المنفذة أو الجاري تنفيذها	التوصيات التي نُفذت جزئياً/ سيبدأ تنفيذها
JIU/REP/2012/2	عملية إدارة الإجازات المرضية في منظومة الأمم المتحدة	٧	٦	٣	١
JIU/REP/2012/3	تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات	٥	٢	١	صفر
JIU/REP/2012/4	استقدام الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: تحليل مقارن وإطار مرجعي - لمحة عامة	٤	٣	لا ينطبق	لا ينطبق
JIU/NOTE/2012/4	ترتيبات الدوام المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٢	١	لا ينطبق	لا ينطبق
JIU/REP /2012/5	استعراض عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد في منظومة الأمم المتحدة	١٣	١٢	١٠	١
JIU/REP/2012/8	استعراض النظم المركزية لتخطيط الموارد في منظمات الأمم المتحدة	٣	٣	١	١
JIU/REP/2012/9	اللجوء إلى دفع المبلغ الإجمالي المقطوع بدلا من الاستحقاقات	٥	٤	٣	صفر
JIU/REP/2012/11	تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة	٨	٥	٥	صفر
JIU/REP/2012/12	التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة	٥	٤	٢	صفر
	المجموع	٥٢	٤٠	٢٥	٣